١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٢٧] ؛

٢ ـ تحيط علماً مع التقدير بنهج عملية التنمية الذي يركز على الإنسان والمبين في « تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ » ، المعد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتدعو الحكومات إلى إيلاء الاهتمام الواجب للأفكار والتوصيات الواردة فيه ، وتدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها إلى أن تفعل نفس الشيء مع مراعاة الأعمال المتوخاة في التقرير ؛

٣ ـ تسلِّم بأن تحقيق مستوى معيشي أعلى ورفاه الأفراد والشعوب عموماً ، عن طريق الاعتماد على الذات والتنمية المطردة ، يشكل أحد الأهداف الأساسية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

٤ ـ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية في إطار من الحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف ، ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية ؛

٥ ـ تؤكد أيضاً أن التعليم الأساسي والتدريب المتواصل الموجه نحو تحقيق الأهداف يشكلان أهم عنصرين في تنمية الموارد البشرية ؛

٦ ـ تدرك أهمية التكنولوجيات المناسبة والقابلة للإدامة في عمليتي التدريب والتعليم في البلدان النامية وتؤكد ، في هذا السياق ، دور التعاون الدولي المكثف عن طريق جملة أمور منها نقل التكنولوجيا المناسبة ؛

٧ ـ تشدد على الحاجة إلى زيادة التأكيد على التعاون في مجال برامج التعليم ، بما فيها برامج التعليم عن بُعد ، للتعجيل بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

٨ ـ تؤكد الأهمية الحيوية لبناء القدرات الوطنية في البلدان النامية وتشجع منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على تكثيف الأنشطة لدعم الجهود الوطنية في هذا الخصوص ؛

٩ ـ تؤكد أيضاً على ما للموظفين الوطنيين المؤهلين من أهمية حاسمة في بناء القدرات الوطنية وتدعو المجتمع الدولي إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمشكلة الخطيرة المتمثلة في نزوح الكفاءات من البلدان النامية ؛

١٠ ـ تؤكد كذلك الحاجة إلى دمج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية ، بما في ذلك التدابير الداعمة في المجالات الحيوية والمجالات ذات الصلة ، كالسكان والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والاتصالات والعمالة ، وإلى تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات عن طريق المؤشرات النوعية والكمية الملائمة ؛

١١ ـ تؤكد أن البحث عن حلول لمشاكل أضعف فئات السكان في البلدان النامية ينبغي أن يشكل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ؛

١٢ ـ تسلِّم بأن تحسين مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي ضروري لبلوغ أهداف تنمية الموارد البشرية ، وتشدد على ضرورة أن يؤخذ دورها في الاعتبار على أكمل وجه عند وضع استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ليتسنى للمرأة المساهمة على نحو أفضل في عمليات التنمية والاستفادة منها ؛

١٣ ـ تسلِّم أيضاً بأهمية تنمية الأطفال والشباب ودمجهم في برامج تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

١٤ ـ تشدد على الأهمية الحيوية للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية الموارد البشرية ، ولاسيما من خلال تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية على نحو فعَّال واستعمال الموارد لتحقيق هذه الغاية على أمثل وجه ؛

١٥ ـ تشدد أيضاً على أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية والبرامج الإقليمية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وضرورة زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية من أجل هذه الأنشطة ؛

١٦ ـ تطلب إلى المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنمية الموارد البشرية ، وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية ، بوسائل من جملتها الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

١٧ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك السبل والوسائل اللازمة لتعزيز تنسيقه لأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، فضلاً عن المقترحات المتعلقة بما يتخذه أعضاء المجتمع الدولي من إجراءات لزيادة تعزيز وتكثيف التعاون في هذا الميدان ؛

١٨ ـ تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين بنداً بعنوان « تنمية الموارد البشرية » .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٢/٤٥ ـ النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

(٢٧) A/45/451 .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٥٦/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ،

١ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية[٢٨] ؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في « دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ » نصاً مستكملاً للفرع المتعلق بأسباب النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعوامل المتصلة به ، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المطردة في البلدان النامية ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً شاملاً وتحليلياً بغية وقف هذه الظاهرة وعكس مسارها .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٣/٤٥ ـ توحيد اليمن : دعم المجتمع الدولي لهيكله الأساسي الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ ترحب باندماج الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة باسم الجمهورية اليمنية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الرابع عشر لوزراء خارجية أعضاء مجموعة السبعة والسبعين ، المعقود في نيويورك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠[٢٩] ، الذي طُلب فيه إلى المجتمع العالمي تقديم الدعم للهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لليمن لمساعدته في تحقيق الرخاء لشعبه ،

وإذ تدرك الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه اليمن نتيجة لاندماج الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عقب توحيدهما ، إضافة إلى العبء الاقتصادي والاجتماعي الجديد الناجم عن الحالة بين العراق والكويت ،

١ - تعرب عن تضامنها مع اليمن في جهوده للتغلب على هذه الظروف ؛

٢ - تطلب إلى الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية تقديم مساعدتها لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لليمن ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يساعد في تعبئة الموارد وأن ينظر ، وفقاً للقرار المتعلق بتقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في هذه الدورة[٣٠] ، في وضع برنامج شامل لتقييم احتياجات اليمن الناجمة عن التوحيد ، وذلك بغية تمكين المجتمع الدولي من تقديم المساعدة لتلبية هذه الاحتياجات ؛

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٢ .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٤/٤٥ ـ برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها د إ ـ ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الذي يتضمن مرفقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٤/٤٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بشأن إطار بديل افريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي ـ الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ،

وإذ يساورها بالغ القلق للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه معظم البلدان النامية ، والتي تنجم عنها عواقب سياسية واجتماعية خطيرة ،

وإذ تؤكد من جديد أن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية يحتاج إلى بذل جهد متضافر ومكرس من جانب البلدان كافة ، ويتعين أن يجري تناوله في سياق الترابط والتكامل المتزايدين في الاقتصاد العالمي ،

---

(٢٨) A/45/487 .

(٢٩) A/45/584 ، المرفق .

(٣٠) انظر القرار ٢٢٢/٤٥ .